

بلاغ صحفي

الاجتماع السابع للجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية

الرباط، 5 يوليوز 2018

عقدت لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية اجتماعها السابع يوم 5 يوليوز بمقر بنك المغرب بالرباط. وخلال هذا الاجتماع، صادقت اللجنة على تقرير الاستقرار المالي برسم سنة 2017، وقامت بتحليل خريطة المخاطر النظامية، واستعرضت التقدم المحرز في خارطة الطريق المشتركة بين السلطات المختصة في مجال الاستقرار المالي بالنسبة للفترة 2016-2018.

وأفضى تحليل وضعية النظام المالي بالنظر إلى التطورات الاقتصادية والمالية المسجلة والمتوقعة إلى استنتاج الخلاصات الرئيسية التالية:

- يظل مستوى المخاطر الماكرو اقتصادية معتدلاً على العموم في سياق يتميز بتحسن النشاط الاقتصادي العالمي. ففيما يتعلق بالأوضاع الخارجية، تراجع عجز الحساب الجاري في سنة 2017، لاسيما بفضل تقلص العجز التجاري وارتفاع مداخيل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج. وفي ظل هذه الظروف، بلغت الاحتياطيات الدولية الصافية 240,9 مليار درهم في 2017، وهو ما يغطي 5 أشهر و21 يوماً من واردات السلع والخدمات. وعلى الصعيد الداخلي، تسارع نمو الاقتصاد الوطني في سنة 2017 إلى 4,1% مقابل 1,1% في 2016، نتيجة انتعاش القيمة المضافة الفلاحية والتعافي الذي شهدته الأنشطة غير الفلاحية، وإن كان بوتيرة بطيئة. وفي الوقت نفسه، استمر تحسن أوضاع المالية العمومية، بعد توقف في سنة 2016. أما بالنسبة لمديونية الخزينة، فقد ارتفعت نسبتها بشكل طفيف في 2017 لكن يتوقع أن تتجه نحو الانخفاض ابتداءً من 2018.
- وفيما يتعلق بالأفاق الماكرو اقتصادية، يتوقع أن يكون تطور النمو العالمي موافقاً على العموم، رغم أنه محاط ببعض المخاطر المتعلقة أساساً باشتداد التوترات الجيوسياسية وصعود النزعة الحمائية والصعوبات السياسية التي تواجهها بعض البلدان الأوروبية. وعلى الصعيد الوطني، يرتقب أن يرتفع الناتج الداخلي الإجمالي بوتيرة أبطأ تصل إلى 3,6% في 2018 و3,1% في 2019.
- وفي سياق الانتعاش البطيء للأنشطة غير الفلاحية، شهدت وتيرة نمو القروض البنكية للمقاولات غير المالية تباطؤاً طفيفاً، يشمل على الخصوص تراجع نمو القروض المقدمة للمقاولات العمومية وزيادة معتدلة في القروض الممنوحة للمقاولات الخاصة. ولا تزال نسبة القروض المعلقة الأداء مرتفعة، وإن كانت قد تدنت قليلاً.
- واستناداً إلى دراسة قام بها بنك المغرب على عينة من حوالي 72,000 مقاول غير مالية عمومية وخاصة تم توثيق بياناتها، تظل آجال أداء الديون بين المقاولات طويلة، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة وبعض القطاعات الاقتصادية. وتزيد هذه الوضعية الملاحظة في السنوات الأخيرة من حدة الضغط على سيولة المقاولات وتستدعي، مرة أخرى، تفعيل إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بأجال الأداء.

- وبالرغم من الظرفية الاقتصادية التي لا تزال محفوفة بالمخاطر، تمكن القطاع البنكي من تعزيز وضعيته المالية. ففيما يخص المردودية، تحسنت النتيجة التراكمية للبنوك مقارنة بالنتيجة المعتادة لسنة 2016، بفضل تدني تكلفة مخاطر الائتمان والأداء الجيد للأنشطة المحققة بالخارج. وعلى مستوى الرسملة، بلغ متوسط نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 للقطاع ككل 11% ومتوسط نسبة كفاية رأس المال 13,9% مقابل حد أدنى نسبته 9% و12% على التوالي. وتقلصت سيولة البنوك بالدرهم ارتباطاً بارتفاع وضعيتها بالعملات الأجنبية. وتشير اختبارات الضغط المنجزة القدرة الجيدة للبنوك على الصمود أمام سناريوهات مختلفة، بما في ذلك تدهور الأوضاع الماكرو اقتصادية. إلا أن البنوك تبقى عرضة للصدمات التي قد تنشأ عن تخلف أكبر أطرافها المقابلة عن الأداء. وفي سياق يتسم بتدني مستوى أسعار الفائدة، تتعرض البنوك أيضاً لخطر متزايد لأسعار الفائدة ارتباطاً بتمديد آجال استحقاق محفظة قروضها وبهيمنة أسعار الفائدة الثابتة، لاسيما برسم قروض السكن.
- ولا يزال قطاع شركات التأمين متينا، حيث انتقلت ربحية الأموال الذاتية من 9,4% في 2016 إلى 10,6% في 2017. وسجلت فوائض القيمة غير المحققة التي قد تفرزها محافظ أصول شركات التأمين وإعادة التأمين ارتفاعاً جديداً ارتباطاً بأداء سوق البورصة في 2017. وعلى المستوى الاحترازي، تتوفر شركات التأمين وإعادة التأمين على نسب تغطية للالتزامات التقنية تفوق الحد الأدنى التنظيمي. ويظل هامش ملاءة قطاع التأمينات لتغطية مخاطر الاكتتاب أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب. غير أنه بالنظر للانتقال المرتقب إلى نظام الملاءة على أساس المخاطر، في إطار تطبيق التعديل الأخير لمدونة التأمينات، يتوقع أن تنخفض فوائض الهوامش بشكل ملحوظ.
- وفيما يتعلق بأنظمة التقاعد، فإن الإصلاح المعياري الذي أنجز في سنة 2016 لنظام المعاشات المدنية التابع للصندوق المغربي للتقاعد قد مكن من تحقيق التوازن على مستوى تسعيرة الحقوق المستقبلية للمنخرطين دون تصحيح الرصيد الإجمالي لهذا النظام الذي دخل في عجز هيكلي منذ سنة 2015. أما بالنسبة لآجال استنزاف احتياطيات صناديق التقاعد، فإنها لم تشهد أي تغيير مهم مقارنة بالتوقعات التي وضعت سنة 2016 ولا تزال تخضع لتتبع عن كثب.
- وعلى مستوى سوق البورصة، لا تزال السوق الأولية ضعيفة، إذ بلغت الإصدارات منذ بداية 2018 ما مجموعه 501 مليون درهم، إلا أنها سجلت إدراج شركة جديدة. ومن شأن مشروع النظام العام لسوق البورصة، الذي هو قيد الاعتماد حالياً، أن يشجع على اللجوء إلى التمويل عن طريق سوق البورصة من خلال وضع أقسام ملائمة وإنشاء سوق بديلة قادرة على تلبية حاجيات المقاولات الصغرى والمتوسطة. أما بالنسبة للسوق الثانوية، فقد شهدت خلال النصف الأول من سنة 2018 تطوراً متبايناً. ففي ظل تدني أسعار الفائدة، كان تقييم الأسهم المتداولة في البورصة إلى غاية 9 مارس 2018 مرتفعاً على العموم، حيث بلغت نسبة السعر إلى الأرباح 21,1. وسجل هذا التقييم بعد ذلك تصحيحاً ملموساً بعد انعكاس الاتجاه، مما أدى إلى انخفاض مؤشر مازي من 7,2%+ إلى 4,12%- في نهاية يونيو 2018. وسجل تقلب هذا المؤشر انخفاضاً ملحوظاً من 10,66% سنة 2017 إلى 5,43% خلال النصف الأول من 2018، بعد أن اتخذ منحى تصاعدياً منذ سنة 2014. ولا تزال السيولة ضعيفة نتيجة بالأساس لمحدودية الرأسمال العائم وسجلت تراجعاً طفيفاً إلى 9,76%. وأصبحت مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة هي المحرك الرئيسي للسوق بنسبة 39% من حجم التداول في البورصة وسجلت وضعية شراء صافية بقيمة ناهزت مليار درهم. ولا يزال معدل تعليق التداولات ضئيلاً، مما يقلل من مخاطر الأطراف المقابلة.

- وانخفض مبلغ إصدارات الدين الخاص بنسبة 28% إلى نهاية ماي 2018، مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2017. وتظل مؤسسات الائتمان المستفيد الرئيسي من هذه السوق، بأكثر من ثلثي الإصدارات. وشهدت سوق الدين الخاص اعتماد أدوات جديدة مخصصة حصراً للمستثمرين المؤهلين.
- واستمر نشاط تدبير الأصول في النمو، مع تطور الأصول الصافية الخاضعة للتدبير بنسبة 4% في نهاية ماي 2018 وتوجه الاكتتابات الصافية نحو مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض المتوسطة والطويلة الأجل. وتنبغي الإشارة أيضاً إلى تراجع طفيف في اكتتابات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية، تمت ملاحظته منذ سنة 2015.
- وفيما يتعلق بنشاط إقراض السندات، الذي وصل مبلغه الجاري إلى 20,9 مليار درهم في نهاية مارس 2018 مقابل 15 مليار في نهاية سنة 2017، يجري حالياً تعديل إطاره التشريعي بهدف تطويره وتعزيز المتطلبات المتعلقة بتغطية مخاطر الأطراف المقابلة.

واستعرضت اللجنة كذلك خارطة الطريق المخصصة لرصد مخاطر الأمن السيبراني في النظام المالي المغربي وصادقت عليها.

التواصل الصحفي :

نعيم صقلي

الهاتف: 06.66.208.246

البريد الإلكتروني: n.sqalli@bkam.ma

رضا هرمك

الهاتف: 06.69.58.81.80

البريد الإلكتروني: r.harmak@bkam.ma

تابعوا أخبارنا على Twitter @bankalmaghrib